

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية أ. زكريا حريزي - جامعة المسيلة

الملخص:

تلقى قضية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية متابعة واهتمام بالغين من قبل المختصين والباحثين الجزائريين منهم والعرب باعتبارها موضوعا يتصل بالمشهد السياسي وآفاق التحول، على غرار تمكن المرأة الجزائرية من اختراق عوائق التعطيل والتهميش، فقد شهدت بدايات القرن الماضي حرص الجزائر على الارتقاء بالمرأة في جميع الميادين ومنها الميدان السياسي وذلك بتحسين أوضاع المرأة في هياكل السلطة والأحزاب السياسية، وذلك بإقحامها في البرلمان بشكل قوي ومنحها حقائب وزارية ... إلى غير ذلك.

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، يتبين أن موضوع الدراسة هام في سياق الانفتاح والتطور لإشراك جميع المواطنين بما فيهم النساء في الحياة السياسية كالترشح للمجالس المنتخبة وكذا المشاركة في رسم السياسات العامة... الخ. كما تكمن في محاولة الكشف عن حقيقة مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، وتبين مدى تطور هذه المشاركة من حيث الكم والنوع.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة وفي مواقع صنع القرار. ومعرفة مدى توجه هذه المشاركة نحو تحقيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل السياسي ومدى توجهها نحو تكريس الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة السياسية- الديمقراطية التشاركية، المرأة- الجزائر.

Absract

The issue of the political participation of Algerian woman has received great attention from Algerian specialists and researchers as well as the Arabs as a hot subject related to the political scene and the prospects of transformation. Even the Algerian woman have been able to penetrate obstacles of hindrance and marginalization, the beginning of the last century saw Algeria keen to promote woman in all fields by improving the status of woman in power structures and political parties, through firmly inserting them into parliament and giving them ministerial positions and so on.

The Importance of Study

Based on the above, the subject of the study is important in the context of promoting openness and development to involve all citizens, including women in political life, such as running for elected councils, participating in public policy, etc.

The importance of this study lies in the attempt to uncover the reality of the participation of Algerian women in the political life. It also shows the extent of the participation of women in terms of quantity and gender.

Objectives of the Study

The study aims to know a number of points such as:

- To recognize the nature and reality of the political participation of Algerian women in the elected councils and in decision-making positions and in the collective movement.
- To Know the extent to which this participation is directed towards the realization of the principle of equality between women and men in the political life and the extent to which they are oriented towards the establishment of the participatory democracy.

المقدمة:

بات موضوع المشاركة السياسية للمرأة يحتل مرتبة متقدمة ضمن سلم اهتمامات الدوائر السياسية واتجاهات الرأي العام المختلفة، بل صار هذا الموضوع مؤشرا على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، لاسيما مع ظهور العولمة وازدياد زخم الحركات والاتجاهات الديمقراطية وكذلك حقوق الإنسان في العالم، وعلى ذلك

تسعى مختلف دول العالم على غرار الجزائر إلى إقرار خطوات فعلية وعميقة في سبيل تمكين المرأة الجزائرية من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وممارسة حقوقها السياسية، من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمشاركة السياسية للمرأة أن تؤدي إلى تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والاجابة عليها. سنتناول في مقالنا هذا المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية
- المحور الثاني: مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة
- المحور الثالث: مشاركة المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية

أولا - مفهوم المشاركة السياسية.

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بالمشاركة بصفة عامة، وذلك تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية على أكمل وجه.

فالمشاركة لغة تعني المساهمة، أما اصطلاحا فهي تعني "أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي(سريست.2007. <http://kurdistanportal.com>)

ويذهب تعريف آخر للقول بأن المشاركة تعني "وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ، أو المتابعة والتقييم التي يكتسب الأفراد من خلالها أهدافا مهارية". (محمد عبد الوهاب، 2000، ص ص. 106 - 107)

وفيما يلي تحديد مفهوم المشاركة السياسية في ضوء المعطيات التالية:

1 - الطابع الشرعي وغير الشرعي للمشاركة السياسية

من أبرز تعريفات المشاركة السياسية ما قدمه هنتغتون بأنها "جميع نشاطات المواطنين الهادفة للتأثير على القرارات الحكومية وعلى اختيار صناع القرار في الحكومة سواء كانت تلك الأنشطة ذاتية فردية أو جماعية بصفة قانونية أو غير قانونية طويلة الأمد أو آنية فعالة أو غير فعالة"

(Hintington, and Nelson,1976,p.3)

وما نلاحظه من هذا التعريف أن المشاركة السياسية لا ترمي إلى تغيير النظام بأسره، بل إيجاد سبل جديدة لإعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع.

كما عرفها (Dalton,1988,p p.53-54) بأنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"، وما يفهم من هذا التعريف أن المشاركة السياسية ليست مجرد المشاركة في عمليات التصويت أثناء الاستحقاقات الانتخابية أو الاهتمام بالقرارات السياسية الناتجة عن صناع القرار في الدولة ونتائج هذه القرارات، وإنما المشاركة السياسية هي المساهمة الفعالة في صنع السياسات وصياغة القرارات.

ومن أبرز التعريفات التي أظهرت الطابع الشرعي وغير الشرعي للأنشطة السياسية ما ذهب إليه (عاطف، 1995، ص ص.83 -84) والتي يعرفها على أنها "الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون تستهدف التأثير على عملية اختيار رجال الحكم والقرارات الحكومية".

2 - المشاركة السياسية كنشاط معرفي سلوكي موجه لمستويات النسق السياسي.

قدم "أيكن تيري" تعريفا للمشاركة السياسية مفاده أنها " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في صنع ووضع الأهداف للمجتمع، وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" (عبد الله قويطين العزام 2007، ص.20).

كما عرفها "راش RASH" على أنها " تنافس الشباب في المستويات المختلفة للفعاليات في النظام السياسي، وتختلف في كافة المستويات طبقا للموقع الاجتماعي والاقتصادي والتحصيل العلمي والعمل والنوع والسن، التي تتم على أساسها المشاركة السياسية"، وهذا ما أكدته حازم نهار بأن المشاركة السياسية هي " المحور الناظم لمجمل الحياة الفردية والعامة، حتى لو كان الشباب ينكرها وينفي علاقته بها ولا يتحسس أنها حاضرة في حياته" (عبد الله قويطين العزام، ص.20).

3 - المشاركة السياسية حق سياسي

لقد بين كمال المنوفي بأن المشاركة السياسية هي "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، وذلك من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت والترشيح للهيئات المنتخبة، أو من خلال مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة" (محمد فؤاد، 2006، ص.81).

كما أكد إبراهيم أبرش أن المشاركة السياسية، تتصل بإعطاء "الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين، في الاشتراك بصورة منظمة، في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإكراه، أي أن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي" (زايد الطيب، 2007، ص.88).

مما سبق وفي ضوء التعريفات التي أوردها الباحث لبعض المفكرين والباحثين يستنتج بأن الجزء الأكبر من هؤلاء الباحثين يرون بأن أنشطة المشاركة السياسية وآلياتها وشكلها والأهداف المرجوة منها تركز على عملية التأثير في قرارات صنع القرار في الحكومة خاصة ما تعلق بالسياسات العامة الاجتماعية وكذا اختيار من يحكم، أما البعض الآخر منهم فقد اعتبر أنشطة المشاركة السياسية تدور في الإطار المعرفي والسلوكي الموجه نحو مستويات النسق السياسي، وآخرون اعتبروها من الحقوق السياسية التي يتنافس المواطنون من أجل تحقيق مصالح في المستويات المختلفة للنظام السياسي، والبعض الآخر منهم اعتبرها عملية لتحديد الأهداف واختيار الوسائل المناسبة لكل أنواع القضايا الاجتماعية والسياسية.

ثانيا -تعريف الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، وفيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، (عبد المولى طشطوش.2007. الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp,%3Faid=94705>) لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية "أندرو أراتو" (أراتو.2008.السيادة الشعبية وتهديدات الرأسمالية.<https://bit.ly/2MJol9I>) كل ما سبق يؤكد كل من الكاتبين "بريس كارينغتن" bruce carrington، و"باري تروين" barry troyna عندما قالوا بأن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية وأنها الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار. (Carrington, and troyna,1988,p.43).

وأما "ريان فوت Rian voet" في كتابها "النسوية والمواطنة" فرأت بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني)، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال والأكثر من هذا حسب ريان أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات "المواطن ليس بديل للحكومة"، ولكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا، ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة (بكر سمر الشيشكلي، 2004، ص.195).

وفي الأخير يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين (رجال ونساء) على قدم المساواة، لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى زيادة الشفافية، والمساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة، كما أن نجاحها متوقف على مدى مشاركة الحركة الجموعية في الشأن العام وكذا المشاركة السياسية للمرأة.

ثالثا - علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية التشاركية.

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية الحقيقية، فالمشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع ويقوم به المواطنون الذين بلغوا سن الرشد للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال التأثير على صنع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات واتخاذها، وبذلك تكون صيرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين يعبر عن مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية (أبو شنب، 1998، ص 243).

فالبناء الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم الوطني والاجتماعي، كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل وشاركتهم الايجابية في جدييات العمل السياسي وديناميات العمل العام كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعة، أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشين أو مغتربين. (علي سعد، والزيات، 2003، ص 345).

لذلك ارتبط الحديث عن المشاركة السياسية تاريخيا بالحديث عن الديمقراطية فكل منهما يشير إلى الآخر والعكس، بل أبعد من ذلك جاءت صياغة العقلية الديمقراطية لتصف وضعاً كان سائداً في المشاركة المباشرة للمواطنين في صياغة القرار السياسي وإدارة أمور الدولة، فهي أي - المشاركة السياسية - الحلقة التي تربط بين الفرد كعضو في الجماعة والفرد كمواطن سياسي فالفرد بمشاركته في فعاليات الحياة السياسية المرتبطة بمجتمعه يكون قد حقق إن لم نقل أثبت وجوده كمواطن ايجابي في مجتمعه (بقدوري، 2007، ص 55).

من هذا نستنتج أن المشاركة السياسية هدف ووسيلة في نفس الوقت فهي هدف لأن الديمقراطية التشاركية السليمة والحقيقية ترتكز عليها، ووسيلة لأن عن طريقها يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم.

المحور الثاني: مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

إن المتتبع للتطور السياسي للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال يجد أن الاهتمام كان مركزاً على الحقوق السياسية والمتمثلة في حق المواطنة فنجد أن المرأة الجزائرية لا تختلف كثيراً عن المرأة العربية فقد كانت ممارستها لحق التمثيل في المجالس المنتخبة قد تعرضت إلى المد والجزر، حيث بلغت في بداية الاستقلال 10 نائبات من أصل 197 رجلاً منتخبا أي نسبة 5،7٪ سنتي 1962 و 1964 وذلك في أول مجلس وطني تأسيسي ثم تقلصت إلى نائبتين بنسبة 5،7٪ من 127 رجلاً منتخبا ثم ارتفعت إلى 10 نساء من 295 رجلاً منتخبا في أول مجلس شعبي وطني أي بنسبة 3،3٪ وذلك سنة 1977 إلى 1982 ثم سبع نساء في مجلس شعبي وطني ثاني سنة 1982 إلى 1987 من أصل 295 رجل منتخب أي بنسبة 3،7٪، وفي المجلس الرابع لسنة 1991 لا شيء، وذلك بسبب دخول الجزائر مرحلة جديدة تصاحبت معها حركة عنف شديدة أدت إلى توقيف المسار الانتخابي، وسنة 1996 12 نائبة أي بنسبة 3،15٪ وفي المجلس الخامس لسنة 1997 بغرفتيه لم تتجاوز 20 امرأة (العوي.2009). المرأة العربية والتطور السياسي، <http://www.amanjordan.org>، وفي الانتخابات التشريعية للمجلس الشعبي الوطني السادس في تاريخ الجزائر لشهر ماي 2002 ترشحت 694 امرأة تحصلن على 27 مقعداً من بين 389 مقعد أي بنسبة 6،2٪، أما في مجلس الأمة لنفس السنة فقد تحصلت النساء على 03 مقاعد بالتعيين وليس بالانتخاب، وفي 2006 أصبح العدد أربع نساء في مجلس الأمة وبنفس الطريقة (التعيين)

(Ait Zai.. La participation politique des femmes et leur présence dans la haute instance de décision.

www.womenpoliticalparticipation.org).

أما الانتخابات التشريعية الجزائرية الثالثة، التي جرت منذ العودة للمسار الانتخابي (17 ماي 2007) وفي الطبعة السابعة للمجلس الشعبي الوطني، فلم تأت بالجديد المنشود من طرف المرأة الجزائرية على مستوى التمثيل في البرلمان، فمن بين 12225 مترشح لم تترشح إلا 1018 امرأة على المستوى الوطني وهو ما يعادل 8،33 بالمائة فقط من الترشيحات الإجمالية، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 6،90 بالمائة فقط خلال انتخابات 2002 التشريعية، وقد تميزت ترشيحات المرأة داخل قوائم الأحزاب

بالحضور الكمي الضعيف في مختلف القوائم الحزبية باستثناء (جابي. 2007).
الانتخابات التشريعية الجزائرية... انتخابات إستقرار... أم
ركود⁹ (<http://www.dctcrs.org/s2632.htm>)،

حزب العمال اليساري المعارض والذي تترأسه السيدة لويزة حنون والتي قامت بترشيح نحو 100 امرأة ضمن قوائمها الانتخابية علاوة على تصدر 16 امرأة للقوائم الانتخابية على مستوى الوطن.

وفي هذا الصدد ترجع الباحثة نعيمة نصيب ضعف وهامشية تواجد المرأة في البرلمان إلى عدم تبني المرأة الجزائرية قضايا سياسية جوهرية تدافع عنها، وذلك بعد وصولها إلى مراكز صنع القرار، وإنما اكتفت بالمشاركة فقط، ولهذا كان التواجد السياسي للمرأة هو في حقيقة الأمر صوري غير فعال. (خيدر، 2015، ص 265).

ونظرا للنسب المتدنية للمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة (بن عشي، وبن عشي، 2014، ص 109)، كان لزاما عن الجزائر أن تتعاطى مع هذه القضية بجدية وبأكثر فعالية، وهذا ما جاء في خطاب ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2008 أعلن فيه عن التعديل الدستوري بإضافة المادة 31 مكرر التي تقضي بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة.

وتنفيذا لأحكام المادة 31 مكرر من الدستور المعدل 2008 تم إصدار قانون عضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، فقد نصت المادة (02) منه على أنه "يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن عدد النسب المحدد أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها" (الجريدة الرسمية، العدد 1، 2012، ص 46).

ويعرض عدم الإلتزام بهذا القانون القائمة للرفض بشكل كامل، كما ينص القانون على أن يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس، وفي محاولة لتشجيع الأحزاب السياسية على تطبيق هذا القانون بمنح النساء المزيد من الفرص، أطلقت الدولة وعودا بتقديم مساعدة مالية للأحزاب السياسية وتخضع هذه

المساعدة المالية إلى عدد ترشيحات النساء في المجالس المنتخبة. (الجريدة الرسمية، ص 46).

يعتبر هذا القانون أحد آليات تمكين المرأة الجزائرية من الوصول إلى مواقع صنع القرار في السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان الذي ظل شبه خالي من التمثيل النسوي طيلة السنوات الماضية، غير أن هذا القانون لم يسلم من الانتقادات من طرف الأحزاب السياسية وفقهاء القانون الدستوري، حيث أبدت الأحزاب السياسية تحفظها بحجة أنه لا يمكن الامتثال الحر لهذا القانون في ظرف استثنائي، مفضلين قانون تدريجي يتماشى مع معطيات الواقع (خيدر، ص ص 266 - 267).

أما فقهاء القانون الدستوري فيرون أن هذا القانون الذي جاء بنظام " الكوتا " يتعارض مع مبدأ المساواة الواجب تطبيقه بين المرشحين، وكيف أنه يعمل على تقييد إرادة الناخبين، وهو الأمر الذي يتعارض أيضاً مع حرية التصويت ومع أحكام الدستور التي تجعل الشعب مصدر السلطات، فالشعب وحده الذي له مطلق الحرية في اختيار من يمثله في البرلمان، لهذا يجب التعامل مع مشاركة المرأة كمرشحة في المجالس النيابية من منظور المنافسة الحرة الشريفة بينها وبين الرجل، وليس من منظور التخصيص. (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية/ الحلقة الأولى <http://www.intekhabat.org>).

إلا أن الباحث يرى بأن نظام "الكوتا"، يمنح آلية للتدخل الإيجابي لزيادة حصص المرأة وتعزيز دورها وضمان مكانتها، عبر اعتمادها كحل مؤقت، إلى أن تزول الفوارق الجندرية بين المرأة والرجل على كافة الأصعدة، ويصبح بإمكان المرأة أن تشارك في العملية الانتخابية وهي تضمن أنها تحظى بقيمة تساوي قيمة الرجل، وأن تمكينها يتم على أساس العدالة التامة، ونزاهة العملية الانتخابية التي تقوم على أنماط دستورية واضحة وملائمة، تعزز مكانة المرأة وتعطيها القيمة التي تليق بها باعتبارها شريكا فاعلا في التنمية وعملية التطوير والتحديث المستمر للمجتمع الجزائري، كما تساهم هذه الآلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

في خضم كل هذا الانتقاد قامت السلطات الجزائرية بعرض منطقتها الفوقي وذلك بتمرير الإصلاحات السياسية عن طريق الأغلبية البرلمانية، مما دفع الأحزاب السياسية والقوائم الحرة إلى المسارعة لتطبيق أحكام المادة 31 مكرر وهو ما أتاح للمرأة حضورا معتبرا في تشريعات 2017، حيث تحصلت المرأة الجزائرية على 146 مقعدا من بين 462 مقعدا أي بنسبة 31.5 ٪، مع العلم أن عدد النساء المترشحات في تشريعات 2012 بلغ 7700 مترشحة من مجموع 24.916 مترشح. (خيدر جميلة، ص 267).

أما في تشريعات 2017 فقد انخفض العدد قليلا إلى 117 مقعد للمرأة من بين 462 مقعد أي بنسبة 25 ٪، وفيما يلي يمكن للباحث وضع جدول يوضح مشاركة المرأة الجزائرية في البرلمان بغرفتيه من (1997 إلى 2017) على النحو التالي:

الجدول رقم (01): مشاركة المرأة الجزائرية في البرلمان في الفترة من (1997 إلى 2017)

النسبة ٪	الإجمالي	عدد الأعضاء		عدد المقاعد	السنة	المجالس البرلمانية
		تعيين	انتخاب			
2.8	11	11	...	380	1997	المجلس الشعبي الوطني
5.5	08	03	05	144	1997	مجلس الأمة
6.9	27	27	...	389	2002	المجلس الشعبي الوطني
2.0	03	...	03	144	2002	مجلس الأمة
2.7	04	...	04	144	2006	مجلس الأمة
7.7	30	30	...	389	2007	المجلس الشعبي الوطني
4.8	07	...	07	144	2009	مجلس الأمة
31.5	146	146	...	462	2012	المجلس الشعبي الوطني
7	10	...	10	144	2015	مجلس الأمة
25.3	117	117	...	462	2017	المجلس الشعبي الوطني

المصدر: الباحث

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن مشاركة المرأة في البرلمان بغرفتيه ضعيفة وهزيلة في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2009 ولم يكن التغيير من مجلس لآخر كبير، كما كان ترشحها للانتخابات التعددية عاديا جدا بالمقارنة مع التجربة الأحادية، وهو ما

يؤكد مرة أخرى الاستمرارية التي تميز بعض الظواهر السوسيوولوجية -السياسية، كالموقف من المرأة في مجتمع محافظ.

إلا أن الشيء الملاحظ هو ارتفاع نسبة التمثيل للمرأة في المجلسين الأخيرين 2012 و2017 وذلك بعد التعديل الدستوري 2008 ودخول المادة 31 مكرر منه حيز التنفيذ وعن طريقه أصبحت تحتل المرأة الجزائرية المرتبة الأولى عربيا والمرتبة الخامسة والعشرين (25) عالميا (بن الشيخ، 2015، ص 33) في التمثيل النسوي داخل البرلمان، هذا بعدما كانت تحتل في البرلمانات السابقة المرتبة الأخيرة مغاربيا بعد موريتانيا، تونس والمغرب.

غير أن الملاحظ في التطور السياسي للمرأة نجد أنها اقتحمت المجالس البلدية والولائية بشكل أكبر بقليل من المجالس النيابية فقد فرضت وجودها رغم التحديات ففي خلال عشرية 1980 -1990 تم انتخاب 50 امرأة للمجالس الشعبية الولائية، و60 امرأة تحصلت على مقاعد على مستوى المجالس الشعبية البلدية، وفي سنة 1990 ومع انتقال الجزائر إلى التعددية، وظهور الإسلاميين في الانتخابات البلدية، فإنه وعلى هذا الأساس لم تنتخب أي امرأة على مستوى الهيئات المحلية (بن الشيخ، ص 33)، وبعودة المسار الانتخابي تم إجراء الانتخابات المحلية في سنة 1997، حيث نجد من بين 1281 امرأة مترشحة للمجالس الشعبية البلدية فازت 78 امرأة، وعلى مستوى المجالس الولائية ترشحت 905 امرأة تحصلن على 65 مقعدا، وفي انتخابات سنة 2002 ترشحت 3679 للمجالس الشعبية البلدية فازت من بينهن 147 امرأة، كما ترشحت 2684 للمجالس الولائية وتحصلن على 113 مقعدا (بكوش، وآخرون، 2004، ص 161).

وقد أشارت الوزيرة الجزائرية المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة نواره سعدية جعفر في السياق ذاته إلى تواجد 13.5 في المائة من النساء منتخبات في المجالس الولائية لانتخابات سنة 2007، بينما سجلت اثنتين فقط من النساء على رأس البلديات من مجموع 1548 منتخبا على المستوى الوطني "معتبرة تلك النسبة " ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة" مرجعة هذا التراجع إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد. (Nadia Ait

(Zai

وفي الأخير فإن المرأة الجزائرية قد حققت بعض المكاسب لصالحها على مستوى التمثيل في المجالس المنتخبة، على أمل أن تشكل الانتخابات المقبلة 2022 محطة حقيقية لترجمة الإرادة السياسية في الرفع من مشاركة المرأة في السلطة التشريعية وإثبات النية السليمة في الانتقال من العمل بمقاربة الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية التي تسهل على المرأة الولوج إلى الحياة السياسية بسهولة كبيرة.

المحور الثالث: مشاركة المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار.

إن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار مكفولة دستوريا وقانونيا ولئن كانت هذه المشاركة تبدو ضئيلة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، إلا أن هناك اتجاها جديدا نحو زيادة هذه المشاركة وهو ما يتضح من خلال البيانات المتعلقة بتعيين المرأة في أجهزة الدولة، حيث يتواجد 262000 إطار ساميا في الدولة من بينهم 49000 نساء أي بنسبة 18.7 % سنة 1992، في المقابل نجد أنه في سنة 1987 كانت النسبة 17.65 %، وللعلم فإن فئة الإطارات السامية تحتوي على كل الأشخاص الحائزين على الشهادات الجامعية ويتمتعون بخبرة مهنية وسلطة القرار (Nadia Ait Zai).

و في سنة 1995 ومن بين مجموع 4000 شخص فإن 108 امرأة تشغل وظائف عليا في الدولة، وهذا العدد في ارتفاع مقارنة مع عدد سنة 1991 حيث لم نحص سوى 60 امرأة (بوتقليقة يعد المرأة الجزائرية بوضع أفضل، المتوسط، 2010 العدد 259)، وحسب التقرير الذي أعده الموقع المتخصص في التوظيف الإلكتروني بالجزائر (أومبلواتيك) بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لسنة 2010 حول وضعية التوظيف النسوي في الجزائر وجد بأن 31% من النساء يرغبن في مناصب التسيير وصنع القرار (بكوش، وآخرون، ص ص 165 - 166).

كما تقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدءا من منصب سفيرة بـ 25.63% من مجموع العاملين (فيفري 2009) وهن يشاركن في اللقاءات الدولية وكذلك على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس، ويتم تعيين نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية. كما

يرشحون أنفسهم للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة. (إيمان، الشروق اليومي، 2010، ص.05).

أما بالنسبة لتواجد المرأة في الحكومة فإن سنة 2001 جاء فيها تعيين 04 نساء كسفيرات وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر، وكذا تم تعيين 07 نساء في وظائف عليا خارجية (التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15)، كما تم تعيين 04 وزيرات في حكومة 2004، و 04 سفيرات، و 05 رئيسات ديوان بوزارات مختلفة، وأمينات عامة للوزارة، هذا بالإضافة لترؤس سيدتين لحزبين سياسيين واحدة منهما ترشحت لرئاسيات 2004 وتحصلت على أكثر من مليون صوت، ويتعلق الأمر بالأمينات العامة لحزب العمال السيدة لويضة حنون، كما عينت امرأة واليا لأول مرة في عام 1999 تبعها واليتن 02 خارج الإطار ووالي منتدب و 03 أمينات عامات للولايات و 04 مفتشات عامات للولايات و 07 رئيسات دوائر. (موقع الوزارة الأولى الجزائرية <http://www.premier-ministre.gov.dz>).

كما وجدت 03 وزيرات في حكومة الوزير الأول السيد أحمد أويحي، و 03 وزيرات في حكومة الوزير الأول سلال 2012 و 07 وزيرات في 2014 و 04 وزيرات في حكومة الوزير الأول عبد المجيد تبون (بكوش، وآخرون، ص 167). وفيما يلي يمكن للباحث وضع جدول يوضح مشاركة المرأة الجزائرية في المناصب الوزارية من (1962 إلى 2017) على النحو التالي:

الجدول رقم (02) المرأة الجزائرية في المناصب الوزارية من (1962 إلى 2017)

النسبة %	عدد النساء في الحكومة		عدد المناصب	تاريخ تعيين الحكومة	الحكومة
	الوزيرات المنتدبات	الوزيرات			
-	-	0	17	1962- 09- 27	حكومة بن بلة
-	-	0	17	1964- 12- 02	حكومة بن بلة
-	-	0	19	1965- 07-10	حكومة يومدين
-	-	0	25	1977- 04-23	حكومة يومدين
-	-	0	27	1979- 03-08	حكومة عبد الغاني
-	-	0	32	1982- 01-12	حكومة عبد الغاني
5	1	1	40	1984- 01-22	حكومة براهيم
8.3	1	1	24	1987- 11-17	حكومة براهيم
7	0	2	28	1991- 06-05	حكومة غزالي
9.6	2	1	31	1992- 10-25	حكومة عبد السلام
-	-	0	25	1993- 09-04	حكومة مالك
3.5	1	0	28	1994- 04-15	حكومة سيفي
3.2	0	1	31	1996- 01-05	حكومة أويحي
5.2	1	1	38	1997- 06-25	حكومة أويحي
5.2	1	1	38	1998- 12-19	حكومة حمداني
-	-	0	31	1999- 12-24	حكومة بن بيتور
-	-	0	34	2000- 08-26	حكومة بن فليس
13	4	1	38	2002- 06-17	حكومة بن فليس
3	4	1	38	2003- 05-09	حكومة أويحي
10	3	1	38	2004- 04-26	حكومة أويحي
7.5	2	1	40	2006- 05-25	حكومة بلخادم
7.5	2	1	38	2008- 06- 23	حكومة أويحي
7.5	2	1	38	2008- 11- 15	الوزارة الأولى أويحي
8.5	1	2	35	2012- 09- 04	الوزارة الأولى سلال
12.5	0	4	32	2013- 09- 11	الوزارة الأولى سلال
21.2	1	6	33	2014- 05- 05	الوزارة الأولى سلال
16.6	1	4	30	2015- 05- 04	الوزارة الأولى سلال
13.7	0	4	29	2017- 05- 24	الوزارة الأولى تبون

المصدر: الباحث

من خلال الجدول يستنتج الباحث أن المرأة الجزائرية تعاني من التهميش على مستوى المناصب الوزارية منذ الاستقلال، حيث لم تشغل أي امرأة منصبا من المناصب الوزارية سواء منتدبة أو كوزيرة وحتى على مستوى الأمانة العامة للوزارة من 1962 إلى 1982، وحتى اليوم لم تتجاوز نسبة حضورها في الطاقم الحكومي 22٪، هذا الحضور المحتشم للمرأة الجزائرية على مستوى مناصب صنع القرار، بالرغم من النجاحات التي حققتها على مستوى التعليم وعالم الشغل بدرجة أقل، منذ الاستقلال، يعلق عليه الدكتور عبد الناصر جابي على أنه نتيجة منطقية لخصوصيات التاريخ الاجتماعي السياسي والثقافي الجزائري ذات العلاقة الأكيدة بالظاهرة الاستعمارية وما ميزها من طول وطابع استيطاني، الخصوصيات التي أعيد إنتاجها بعد الاستقلال عن طريق الكثير من المؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية (جابي).

خاتمة

يرى الباحث أن هناك تطورا ملموسا للمرأة الجزائرية سياسياً خاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث تبوأ عدة مناصب كانت حكراً على الرجال فقد أصبحت والياً ووزيراً وسفيراً غير أنه لا يمكن القول بأنها مارست حقوقها الكاملة لأنها ما زالت بعيدة عن تحقيق طموحاتها المنبثق عن مقررات الأمم المتحدة وإستراتيجية بكين التي أقرت أن تكون نسبة تواجد المرأة في الحقل السياسي لا تقل عن 35 - 40٪ ولو عن طريق (نظام الكوتا) أو النسبية الإيجابية غير أنه يجب على المرأة الجزائرية أن تطالب بالحق في الممارسة السياسية المتساوية بينها وبين الرجل وليس عن الحق السياسي لأن هذا الأخير موجود ومُعترف به في جميع الدساتير الجزائرية المتعاقبة، وذلك للمساهمة في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية.

كما يرى الباحث أنه لا يمكن تغيير وضعية المرأة بمرسوم بصرف النظر عن النوايا وعن جدية وأهمية هذا القانون، فتخصيص 30 بالمائة من المناصب في المجالس المنتخبة للمرأة أو المساواة بينها وبين الرجل بغض النظر عن إيجابيات هذا القانون لا يعني أن المرأة أصبحت شريكا في السياسة، ولا يمكنها أن تكون شريكا في السياسة إلا إذا صارت شريكا في المجتمع. وعلى هذا الأساس ينظر إليها على أنها ظاهرة غير طبيعية، بل هي نتيجة لتطبيق سياسات واستراتيجيات ظرفية، المادة 31 مكرر هي

ضرورة لكنها ليست كافية، ضرورة إذا تم توظيفها ووضعت المرأة الند للنند مع الرجل في هذا المجال.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

الكتب:

- إبراهيم، سعد الدين. (2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو شنب، جمال. (1998) الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عاطف، فؤاد. علم الاجتماع السياسي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- زايد الطيب، مولود. (2007). علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
- بكوش، الطيب، وآخرون. (2004). المشاركة السياسية للمرأة العربية - تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- عبد الوهاب، محمد طارق. (2000). سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي سعد، إسماعيل، والزيات، السيد عبد الحليم. (2003). المجتمع والسياسة. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية.
- فوت، ريان. (2004). النسوية والمواطنة. ترجمة سمر الشيشكلي أيمن بكر). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الرسائل الجامعية:

- عبد الله قويطين العزام، عبد الباسط. (2007). المشاركة السياسية للشباب الاردني - دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الاردنية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في البحوث الاجتماعية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة: القاهرة.
- بقدوري، حورية. (2006/2007). المشاركة السياسية للطلابات في الجزائر - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطلابات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر: الجزائر.

المجلات:

خيدر، جميلة. (2015). التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في البرلمان. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية 31، ص ص 254 – 271.

بن عشي، حفصية، وبن عشي، حسين. (2014). ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. مجلة المفكر 11، ص ص 100 – 115.

بن الشيخ، عصام. (2015). جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا – حالة الجزائر -. مجلة دفاتر السياسة والقانون 12، ص ص 31 - 48.

التقارير:

التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين+ 15: إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: الجزائر.

المصادر الرسمية والجرائد

أ - المصادر الرسمية:

الجريدة الرسمية. (2012). القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012. العدد 1، المطبعة الرسمية: الجزائر.

ب - الجرائد

إيمان. (2010). 31 بالمائة من النساء الجزائريات ترغبن في مناصب التسيير. الشروق اليومي. الحدث. العدد 2870. (2010). بوتفليقة يعد المرأة الجزائرية بوضع أفضل. المتوسط. القسم السياسي. العدد 259.

مواقع الإنترنت

أراتو، أندرو. (2008). السيادة الشعبية وتهديدات الرأسمالية. تم تصفح الموقع يوم: 2009/10/12.

<Shttp://www.resetdoc.org/ar/arato.hanafi.php>

جابي، عبد الناصر. (2007). الانتخابات التشريعية الجزائرية...إنتخابات إستقرار...أم ركود؟. تم تصفح الموقع يوم: 2010/04/16.

<http://www.dctcrs.org/s2632.htm>

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية _____ أ. زكريا حريزي

طشطوش، هایل عبد المولى. (2007) الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم.
تم تصفح الموقع: 2009/07/12.

<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94705>>

العوي، فاطمة. (2006). المرأة العربية والتطور السياسي. تم تصفح الموقع يوم:
2009/09/07.

http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=392

نبي، سريست. (2007). مفهوم المشاركة السياسية في الدول الحديثة. تم تصفح
الموقع يوم 2009/04/23.

<<http://kurdistanportal.com/cms/index.phpPaid=24>>

(2008). واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية / الحلقة الأولى، تم تصفح

الموقع يوم: 2010/08/10.

<http://www.intekhabat.org/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication>

موقع الوزارة الاولى الجزائرية. تم تصفح الموقع يوم: 2017 / 06 / 15

<[http://www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement.h)

[ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement.h](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement.h)>

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

أ - الكتب

Hintington, Samuel, and Joan, Nelson. (1976). no easy choice
political participation in developing countries .Harvard: university
press. Cambridge.

Dalton ,Russell.(1988). citizen politics in western democracies
,public opinion and political parties in the united state,greate Britain,
west germany and france .newjery: house publishers .

Carrington , Bruce , and Troyna, Barry.(1988).children and
controversial issues , strategies for the early and middle years. the
falmer press.

ب -مواقع الإنترنت:

Ait Zai , Nadia. (2007). La participation politique des femmes et leur
présence dans la haute instance de décision. been surfing the site on:
07/05/2010.